



مفهوم الأمن القومي "الجديد": بلورة المفهوم وأسئلة للنقاش

تمير هايمان | 12 تشرين الأول/أكتوبر 2026

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) | إصدار خاص

ترجمة معهد السياسة والمجتمع

يقف مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عند منعطف يستدعي توضيح معالمه. فمنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتضح أن السياسة الأمنية الإسرائيلية تسترشد، في الممارسة الفعلية، بمفهوم أمني جديد يختلف عن العقيدة الأمنية غير المكتوبة التي تبلورت على مدى عقود. (وعلى الرغم من أوجه القصور في المفهوم السابق، فقد أسهم في تحول إسرائيل إلى قوة إقليمية مزدهرة. ولو طُبّق على النحو الصحيح، لربما حال دون الإخفاق الهائل الذي وقع في السابع من أكتوبر، غير أن الفصل في هذه المسألة من اختصاص لجنة تحقيق رسمية تشكلها الدولة). ولم تُصغ معالم هذا المفهوم الجديد بصورة رسمية، أو تُعرض على الجمهور، كما لم تُحدّد تحديدًا مُلزمًا داخل المؤسسة الدفاعية. ومع ذلك، فإن مبادئه توجّه عملية صنع القرار وتحدد المقاربة الإسرائيلية للأمن على أرض الواقع.

من المهم التمييز بين ثلاثة مفاهيم تتدرج في ترتيب هرمي، هي: "الهوية الوطنية"، و"مفهوم الأمن"، و"السياسة الأمنية". يستمد مفهوم الأمن مرجعيته من الهوية الوطنية للدولة، ودستورها إن وُجد، وإرثها التأسيسي. وهو إطار فكري يتسم باستقرار نسبي، ويُفترض أن يستمر عبر تعاقب الحكومات. أما سياسة الأمن القومي فتأتي في مرتبة أدنى من مفهوم الأمن، وتمثل تطبيقه العملي وفقًا للتوجهات الأيديولوجية والاعتبارات السياسية للحكومة القائمة. ووفقًا لهذا التدرج، يكتسب التغير الجذري في مفهوم الأمن، الذي يشغل المرتبة الوسطى، أهمية خاصة؛ إذ يشير إلى تحول أعمق في الهوية الوطنية للدولة، التي تعلوه مرتبة، ويقود في الوقت نفسه السياسة الأمنية العملية التي تقع دونه. ولهذا يستحق مثل هذا التحول دراسة نقدية معمقة.

تضع هذه المقالة أساسًا لنقاش عام ومهني. وهي تتجاوز فحص مفهوم الأمن من زاويته العسكرية والأمنية وحدها، لتكشف عن تحول قد يكون أشد جوهرية، يتمثل في تغير الهوية الوطنية الإسرائيلية. وتهدف إلى إثارة التفكير في سؤال: من نحن بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023؟ ومن أجل ذلك، تعرض المبادئ الكامنة وراء السياسة الأمنية الجديدة، وتطرح أسئلة لتحفيز نقاش مفاهيمي وبحثي حول دلالات التحول العميق الذي تعكسه هذه المبادئ.

مبادئ المفهوم "الجديد" الآخذ في التبلور

يمكن استنتاج المبادئ الآتية من السياسة الأمنية الجاري تنفيذها حاليًا (وهي تمثل تفسيرًا ذاتيًا ونظريًا، ينطوي على قدر متعمد من المبالغة):



1. أولوية الهوية اليهودية على الديمقراطية

تتقدم الهوية اليهودية للدولة على نظام حكمها الديمقراطي. وتهدف هذه الأولوية إلى ضمان استمرار وجود إسرائيل دولةً يهودية، حتى لو جاء ذلك على حساب تآكل قيمها الديمقراطية. وتستند الهوية اليهودية للدولة إلى أسس إثنية ودينية وقومية، ويجري الحفاظ عليها باستلهاام الروح اليهودية وتراثها. ويفرض هذا المبدأ ضرورة الإبقاء على تفوق الهوية اليهودية على الهويات القومية الأخرى، مثل الهوية العربية الإسلامية أو المسيحية.

2. السلام وسيلة وليس غاية

يقوم الافتراض الأساسي على أن أي ترتيب مع الأطراف العربية مؤقت ومخادع بطبيعته. وعليه، فإن السعي إلى السلام يكرر خطأ "الكونسبتسيا"، أي التصور الفكري السائد الذي يُعد أحد الأسباب الرئيسية لكارثة السابع من أكتوبر. ووفق هذا المنظور، يتعذر التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي في الشرق الأوسط، إذ تقتصر اتفاقيات السلام على ترتيبات تقنية ومؤقتة تتطلب مراجعة مستمرة. ويُنظر إلى السلام بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أخرى، عوضًا عن اعتباره قيمة قائمة بذاتها تُنتج الأمن. وعلى المستوى السياسي، يُصوّر "السلام" باعتباره مفهومًا ساذجًا يمثل "معسكر السلام" اليساري، في مقابل "الأمن" الذي يمثل "المعسكر الأمني" اليميني، في علاقة تتسم بالتوتر أو التعارض المباشر.

3. رفض الوجود المستقل للدول العربية

يرتكز هذا المبدأ على افتراض أن معظم الدول العربية ليست دولًا قومية حقيقية، وإنما تجمعات من قبائل وجماعات إثنية تفتقر إلى تاريخ مشترك ورؤية وطنية تأسيسية. وبناءً على ذلك، يُنظر إلى زعزعة استقرار هذه الدول باعتبارها مسارًا طبيعيًا تستطيع إسرائيل التعامل معه بفاعلية أكبر من قدرتها على مواجهة دول قومية قوية، وينبغي لها حتى أن تشجع هذا المسار.

4. الحرب بوصفها حالة تأسيسية

تُعد الحرب ضرورة للأمن القومي، ولا يمكن أن تحل محلها حالة من السلام الذي يُنظر إليه، كما سبقت الإشارة، باعتباره وسيلة لا غاية. ووفق مقولة "الهدوء رجس"¹، فإن السعي إلى الهدوء تعبير عن الضعف. ويقوم هذا التصور على اعتبار النظر إلى الحرب بوصفها شرًا لا بد منه ينبغي تجنبه، إلى جانب السعي طوال عقود إلى الترتيبات والتسويات السلمية، من جذور الخطأ الذي أفضى إلى السابع من أكتوبر. فالحرب ضرورية، والحرب الوقائية أفضل لأنها تضمن تحقيق مكسب مهم منذ البداية. وقد تتفاوت شدتها باختلاف الظروف، غير أن استمرارها يمثل رصيدًا للأمن القومي.

¹ إشارة إلى العبارة الشهيرة "Sheket hu refesh" ("الهدوء رجس") الواردة في نشيد "شير بيتار" (نشيد بيتار)، الذي كتبه زئيف جابوتنسكي، مؤسس الصهيونية التصحيحية، عام 1932. ويرمز "السكون" في الفكر التصحيحي إلى الرضا السلبي بالأمر الواقع، فيما يُنظر إلى النضال القومي الفاعل بوصفه ضرورة للكرامة والبقاء.



5. الاعتماد على الذات والتحرر من التبعية للولايات المتحدة

يقوم الأمن القومي الإسرائيلي، وفق هذا التصور، على قدرات إسرائيل الذاتية وحدها، من دون الحاجة إلى إسناد قوة عظمى بعينها. وعلى الرغم من أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة، فإن المصالح وحدها هي التي تحكمها. كما أن الإفراط في الالتزام بالقيود التي تفرضها أي إدارة أمريكية على إسرائيل ينطوي على مخاطر؛ فالولايات المتحدة "قوة آخذة في الأفول"، وسوف تتخلى عن إسرائيل عاجلاً أم آجلاً في ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية المستمرة داخلها. ويعرض الاعتماد المفرط عليها إسرائيل لتأثير منظومة القيم التقدمية الأمريكية التي تتعارض مع طابعها اليهودي. ومن ثم، فإن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة يصبح، وفق هذا المنطق، أمراً حتمياً وضرورةً لاستقلال إسرائيل وصمود هويتها القومية اليهودية.

6. الأولوية المطلقة للمبادأة والهجوم على الدفاع

تُعد الضربات الاستباقية المفاجئة السبيل الوحيد لتحقيق النصر، بما يمنح الهجوم أولوية على الدفاع. وإذا كانت إسرائيل عاجزة عن تحمل هجوم مفاجئ أو ضمان الحصول على إنذار مبكر موثوق، فإن الاستنتاج الوحيد، وفق هذا التصور، هو ضرورة اتباع سياسة هجومية مبادأة تقوم على الضربات والحروب الوقائية.

7. الدفاع المتقدم

عندما يتعذر شن ضربة مضادة استباقية، أو تستلزم التحضيرات للهجوم وقتاً إضافياً، يصبح إنشاء مناطق للدفاع المتقدم أينما أمكن أمراً بالغ الأهمية. وتوفر هذه المناطق عمقاً دفاعياً في مواجهة جيوش الإرهاب التي تزعم استقرار الدول التي تتمركز فيها وتضعفها مقارنة بإسرائيل. كما تمكن إسرائيل من نقل الحرب إلى أراضي العدو بأسرع وقت ممكن. ولا يوجد تعارض بين الدفاع المتقدم والمبادأة الهجومية؛ فهو في الواقع هجوم مؤجل، يشكل فيه الدفاع المتقدم عنصراً بنيوياً من عناصر الهجوم.

8. ترسيخ تصور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بوصفه صراعاً عربياً إسرائيلياً دائماً

وفق هذا المفهوم، فإن وجود حركة وطنية فلسطينية ليس سوى سرديّة غربية تفتقر إلى الأصالة، نشأت من الشعور بالذنب الذي خلفته الحقبة الاستعمارية. ويُنظر إلى النضال الفلسطيني ضد إسرائيل وتجدد اندلاعه من حين إلى آخر باعتباره محاولة عربية أخرى لمحاربة دولة إسرائيل وتدميرها. وعلى المستوى العملي، يستند الاعتقاد باستحالة التوصل إلى حل إلى عمق الصراع مع الفلسطينيين ورفضهم الاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية. ويقود ذلك إلى معارضة مبدئية لأي فصل سياسي أو جغرافي أو أمني بين إسرائيل وكيان فلسطيني، وكذلك لمبدأ إقامة دولة فلسطينية. ووفق هذا التصور، يتحقق الأمن من خلال توسيع الاستيطان في جميع أنحاء أراضي الدولة، داخل "الخط الأخضر" وخارجه، وهو خط يُنظر إليه باعتباره وهمياً. أما السكان العرب في "أرض إسرائيل" الذين يختارون البقاء داخل الدولة اليهودية، فتمنح لهم حقوق الإقامة والحكم الذاتي المحلي.



9. الاستيطان والمدنيون بوصفهم عنصرًا أساسيًا في الأمن

يمثل هذا التوجه عودة إلى مبادئ الأمن في حقبة "الييشوف"، أي فترة التجمع اليهودي قبل قيام الدولة، حين كان تحقيق الأمن يقوم على الاستيطان في أراضي اشترت بصورة قانونية، وعلى قوات دفاع لا مركزية تعتمد على دفاع السكان المحليين، المنظمين في تشكيلات شبه عسكرية تطوعية (التنظيمات السرية المسلحة). وفي التطبيق المعاصر، تتجاوز مسؤولية الأمن القوات الأمنية وحدها، ويصبح المدنيون جزءًا من شبكة الدفاع. ويتحقق الدفاع من خلال إنشاء التجمعات السكانية والبؤر الاستيطانية في جميع مناطق الاحتكاك مع السكان العرب، في "يهودا والسامرة"، وفي المناطق الأمنية داخل سوريا ولبنان وقطاع غزة. ويتطلب هذا الانتشار من الجيش الإسرائيلي تطبيق مبادئ الهجوم الاستباقي والدفاع المتقدم عمليًا، ويسهم كذلك في زيادة زعزعة استقرار الدول العربية "المصطنعة".

10. أولوية الاستقلال الصناعي الدفاعي

يتسم الاقتصاد الدفاعي الإسرائيلي بدرجة كبيرة من الهشاشة أمام سلاسل التوريد الطويلة؛ ولذلك ينبغي إعطاء الإنتاج المحلي والاستثمار في قطاع التكنولوجيا الدفاعية، بما يشمل من صناعات عسكرية وأمن سيراني وذكاء اصطناعي، أولوية على القطاعات الأخرى. ويحظى البحث العلمي الداعم للتكنولوجيا بأهمية قصوى، لكن ينبغي تطويره بصورة مستقلة، من دون الاعتماد على أطر التعاون الدولي مثل برنامج "هورايون".

أسئلة نقدية: مواجهة المبادئ التأسيسية لمفهوم الأمن الإسرائيلي التقليدي

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن "الجديد" ظهر في سياق صدمة وطنية وتجدد الشعور بالتهديد بعد السابع من أكتوبر. وتستدعي هذه الصدمة إدخال تغييرات على بعض عناصر مفهوم الأمن وإعادة تشكيلها. ومع ذلك، فإذا كانت المبادئ المذكورة أعلاه تشكل بالفعل المفهوم الجديد، فإنها تكشف عن تناقض عميق وجوهري مع المبادئ التأسيسية لمفهوم الأمن الإسرائيلي التقليدي. وتنبع أهمية هذه اللحظة المفصلية من أن بلورة مفهوم أمني جديد تعكس تحولًا أساسيًا في الهوية الوطنية الإسرائيلية التي تطورت منذ تأسيس الدولة.

وفيما يلي أبرز جوانب هذه التحولات في الهوية، التي تستدعي مناقشة معانيها وتداعياتها وفحصها:

1. دولة اليهود أم دولة من أجل اليهود؟

المبدأ التقليدي: عَزَف إعلان الاستقلال إسرائيل بأنها دولة يهودية تلتزم بمبادئ الديمقراطية الليبرالية، وإن كان الإعلان لم يستخدم هذا المصطلح صراحةً. وتلتزم الدولة بمبادئ "الحرية والعدل والسلام". وتتجسد هويتها اليهودية في إقامة وطن قومي للشعب اليهودي، فيما يستمد طابعها الأخلاقي والديمقراطي من القيم اليهودية، بما فيها المساواة أمام القانون والسعي إلى الأخلاق والعدل بروح رؤى أنبياء إسرائيل. ويشكل الطابع اليهودي للدولة هويتها، بما يشمل التزامها بـ "المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها، من دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس". وبعبارة أخرى، فهي



دولة اليهود التي يفترض أن تكون منارة أخلاقية وقيمية للعالم، وليست دولة دينية تحكمها أحكام دينية ترمي إلى إرساء "التفوق اليهودي" على الديانات الأخرى.

السؤال النقدي: ما التداعيات العملية بعيدة المدى لاعتماد المصادر الدينية، عوضًا عن الاعتبارات المدنية والديمقراطية، إطارًا لتحديد الأولويات الأمنية؟ وهل يمكن لسياسة تسعى إلى تقليص الحقوق المدنية للمواطنين العرب في إسرائيل، الذين يشكلون نحو خمس سكانها، أن تنسجم مع تعريفها بأنها دولة "يهودية وديمقراطية"، و"نور للأمم"، يسهم وجودها في تحقيق مفهوم "تيكون عولام" (إصلاح العالم)؟ وما التداعيات الدولية لتآكل الهوية العلمانية الليبرالية للدولة والتزامها بالمساواة أمام القانون؟

2. السلام مرحلة انتقالية لا هدف استراتيجي

المبدأ التقليدي: عرّفت إسرائيل نفسها دائمًا بأنها دولة تسعى إلى الترتيبات واتفاقيات السلام. ووفقًا لإعلان الاستقلال، فإنها تمتد يدها إلى دول المنطقة بالسلام وحسن الجوار، استنادًا إلى "الحرية والعدل والسلام". وقد أعرب مؤسسو الدولة، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، مرارًا عن اعتقادهم بأن السلام مفتاح الازدهار، وعنصر مركزي في علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية، وهو ما يميزها، وفق تصورهم، عن الدول العربية.

السؤال النقدي: ما الثمن الاستراتيجي والأخلاقي لمفهوم أمني يصنف اتفاقيات السلام ضمن "الكونسبتسيا"، أي التصور الخاطئ الذي ينبغي الشك فيه بطبيعته، عوضًا عن التعامل معها باعتبارها مكسبًا استراتيجيًا يتيح للدولة الازدهار ويستوجب الحفاظ عليه؟ وهل يؤدي التعامل مع السلام بوصفه حالة مؤقتة بطبيعتها إلى نبوءة تحقق ذاتها وتقوّض أمن إسرائيل على المدى الطويل؟ وماذا يعني هذا المفهوم للسياسة الخارجية الإسرائيلية ومكانة إسرائيل الدولية، في ضوء تعارضه المباشر مع المعايير الأساسية للعالم الغربي الليبرالي؟ وإذا أصبح هذا بالفعل أساسًا لمفهوم الأمن، فكيف ستتعامل إسرائيل مع مخاطر الهجرة إلى الخارج، بما فيها هجرة العقول على نطاق يهدد اقتصادها وتماسك مجتمعتها ونوعيته؟

3. الازدهار "بين الحروب" (دافيد بن غوريون) في مقابل الحرب بوصفها حالة دائمة

المبدأ التقليدي: تُبنى الدولة خلال فترات الهدوء الفاصلة بين الحروب. وتُعد الحرب حالة استثنائية قصيرة ومؤقتة تستند فيها الدولة إلى ما راكمته من موارد ومقومات خلال فترات السلم. ففترات الهدوء الطويلة هي التي تتيح التنمية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية على المستوى الوطني.

السؤال النقدي: ماذا يحدث لمجتمع دولة ديمقراطية واقتصادها وثقافتها عندما تصبح الحرب الطويلة وضعًا طبيعيًا، عوضًا عن كونها استثناءً مؤقتًا؟ وهل يتوافق هذا الوضع مع قدرة الدولة على التطور والازدهار وفق الرؤية التي تبناها مؤسسوها؟



4. الردع والإنذار المبكر أساسًا لإدارة المخاطر في مقابل الحرب الاستباقية الدائمة

المبدأ التقليدي: شكّل الجمع بين الردع والإنذار المبكر أحد مرتكزات مفهوم الأمن الإسرائيلي، بوصفهما أداتين لإدارة المخاطر في بيئة معادية، من دون اللجوء إلى الاستخدام المستمر للقوة.

السؤال النقدي: ماذا يحدث لدولة تتخلى عن خيار الردع والإنذار المبكر، ثم الدفاع عند الضرورة، الذي تجسده المقولة العسكرية المعروفة: "حتى لو أخذنا على حين غرة، فلن نُهزم"؟ وما التداعيات العملية لاعتماد المبادأة الهجومية المستمرة استراتيجية افتراضية؟ وهل تستطيع أي استراتيجية الاستغناء عن إدارة المخاطر؟ وهل يجعل غياب إدارة المخاطر إسرائيل، أو أي دولة أخرى، أكثر أمانًا؟ وما التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتخلي عنها؟

5. "الجنود قبل المدنيين" و"قدسيتها حياة المدنيين في مقابل المدني بوصفه "الدرع الحقيقي"

المبدأ التقليدي: منذ تأسيس الجيش الإسرائيلي، استقر مبدأ أساسي يقضي بأن يتحمل الجنود، لا المدنيون، عبء الدفاع في الخطوط الأمامية، إلى جانب الالتزام بقدسية حياة المدنيين وتقليل تعرضهم للقتال. فالجيش الإسرائيلي هو من يتولى الدفاع عن حدود الدولة ويحمي المزارعين الذين يحرقون حتى آخر أخدود في الأرض؛ فلا المحرث ولا المزارع في الكيبوتس أو الموشاف هما من يدافعان عن الحدود.

السؤال النقدي: ألا يؤدي المفهوم الذي يضع المدنيين، بمن فيهم سكان البؤر الاستيطانية والمستوطنات، في موقع "الدرع" على خط المواجهة إلى قلب أولويات الدولة القوية ذات السيادة، التي تقدم الجنود على المدنيين، وتعرض غير المقاتلين للأخطار نفسها التي سعت الدولة، بواسطة جيشها، إلى تجنيبهم إياها؟ وماذا يعني ذلك لوضع حدود إسرائيل؟ ينبغي أن تتحدد بنية قوات الدولة ومفهومها الدفاعي وفق حدودها المعترف بها بموجب القانون الدولي والمثبتة في الاتفاقيات. فما التداعيات الاقتصادية والأمنية والدولية للتخلي عن حدود محددة لصالح مناطق دفاعية مرنة وغير واضحة المعالم؟ وأي مفهوم دفاعي يلائم واقعًا من هذا النوع؟

6. إسناد القوى الكبرى والاعتماد على العالم في مقابل تصور الاستقلال الاقتصادي والأمني الكامل

المبدأ التقليدي: نظرًا إلى صغر مساحة إسرائيل الجغرافية، وندرة مواردها الطبيعية، واعتمادها العميق على شبكات التجارة العالمية والعلوم والتكنولوجيا، أدركت المؤسسة الدفاعية منذ زمن طويل أن إسرائيل تحتاج إلى دعم قوة عظمى. ولا تستطيع إسرائيل الاستمرار في اقتصاد دفاعي قائم على الاكتفاء الذاتي ومعزول عن العالم؛ وغياب إسناد قوة عظمى يعرضها لمخاطر دولية جسيمة.

السؤال النقدي: ما تداعيات غياب دعم قوة عظمى والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة؟ وهل تكفي إسرائيل علاقةً بالولايات المتحدة تقوم على المصالح والاعتبارات التجارية والاقتصادية وحدها؟ وكيف يؤثر هذا النهج في مكانتها الإقليمية؟ وهل يُعد فصل قطاعي العلوم والصناعات الدفاعية الإسرائيليين عن أطر التعاون الدولي خيارًا ممكنًا اقتصاديًا لدولة صغيرة



محدودة الموارد الطبيعية وتعتمد على التجارة؟ أم أن ذلك يعرضها لخطر الركود التكنولوجي والعزلة الدبلوماسية، في وقت تزداد فيه أهمية الشراكات الاستراتيجية؟

خلاصة

إن مفهوم الأمن "الجديد" المبين أعلاه، رغم عدم إقراره ضمن وثيقة رسمية أو اعتماده بإجراء مؤسسي، هو الذي وجّه فعليًا جوانب أساسية من السياسة الأمنية الإسرائيلية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتنبع قوة تأثيره، على وجه التحديد، من عمله باعتباره مفهومًا غير مكتوب تكشفه الممارسة، عوضًا عن كونه سياسة معلنة للحكومة. ولذلك، من الضروري صياغته بوضوح وإخضاع تفاصيله وتداعياته للنقاش العام. وعندئذ فقط يمكن تحديد ما إذا كان يمثل تكييفًا ضروريًا مع الواقع الأمني الراهن والناشئ، أم تغييرًا عن تحول جذري في هوية الدولة يجري من دون ضوابط أو مراجعة.